مجلة أضواء

العدد الثاني والأربعون

شباط / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثاني والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	نظرة موضوعية حول انسحاب السيد مقتدى الصدر	بهاء النجار	مركز اضواء للدراسات والبحوث	3
2	العراق بين إرهاب داعش وإرهاب السياسة الخارجية للامبريالية الامريكية	عبد الصمد السويلم	العراق تايمز	5
3	الإرهاب سرطان السياسة	عادل عبد المهدي	جريدة المواطن	8
4	الانتخابات المقبلة ودور الناخب في تنفيذ التغيير والإصلاح السياسي العادل	-	واع	13
5	الوطنية العراقية.....آن أوان الحقيقة والمواجهة	علي الصفار	الحوار المتمدن	16
6	الفوضى اصبحت واقعاً	ماجد زيدان	موسوعة العراق	22
7	دور المرجعيات الدينية في توجيه الانتخابات العراقية	عبد الستار الكعبي	كتابات	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نظرة موضوعية حول انسحاب السيد مقتدى الصدر[1]

محتويات العدد

أثار انسحاب السيد مقتدى الصدر ردود أفعال متقاربة يمكن إجمالها بأن هذا الانسحاب سيعرقل العملية السياسية ويربك المشهد السياسي المتأزم ، ولنا في هذا الانسحاب نظرة تتناول عدة جوانب منه :

-إن الانسحاب الذي وصف بـ(المفاجئ) يعكس جنبة إيجابية يجب أن تتوفر في القادة سواء كانوا سياسيين أم دينيين وهي عدم التأثر بالسلطة ، فانسحاب السيد الصدر تبعه ولازمه إغلاق مكاتب السيد الشهيد ومكاتب كتلة الأحرار وحتى صلوات الجمعة (عدا الصلاة في مسجد الكوفة ومدينة الصدر) ، وما غُلِق يعتبر العمود الفقري لنفوذ التيار الصدري والسيد مقتدى شخصياً . لذا يعكس هذا الموقف إمكانية السيد مقتدى من التنازل عن المواقع السياسية إذا أثّر ذلك على سمعته الشخصية وسمعة عائلته الدينية ، وله موقف مشابه وهو تجميد (جيش المهدي) ، وهذا أمر يندر وجوده في الواقع لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الديني.

-أعطى الانسحاب كارتاً أصفراً لأعضاء كتلة الأحرار عموماً وللفاسدين منهم خصوصاً بأنهم على المحك وتحت أنظار السيد مقتدى ، وبالتالي سيكون انحرافهم - على الأقل عن مسير السيد مقتدى الصدر - في غاية الصعوبة.

-كان انسحاب السيد مقتدى معتمداً في كثير من أساسياته على الجانب الشخصي ، فطالما كان يكرر سمعة (آل الصدر) وسمعة (أبي) في خطاباته ومنهم خطابه الأخير ، وهذا أضعف الموقف.

-ما رافق انسحاب السيد مقتدى من إغلاق بعض المؤسسات والمتعلقات التي كانت مرتبطة به هو صلاة الجمعة (عدا الصلاة في مسجد الكوفة ومدينة الصدر) ، والمعروف أن صلاة الجمعة فريضة عبادية لا يمكن إيقافها لأي سبب كان ، إلا أن يرى مجتهد بضرورة إيقافها لمصلحة ما ، والسيد مقتدى لا يدعي - وكذلك أتباعه - أنه مجتهد فكيف اتخذ قراراً كهذا خاصة وأن أباه (السيد الشهيد محمد الصدر) قد أوصى بصلاة الجمعة حتى بعد وفاته.

نعم قد يكون إغلاقها حتى لا يستغلها المستغلون لأغراض شخصية فاسدة، وهو السبب الذي دعا السيد مقتدى لرفع يده من كتلة الأحرار فقرر الانسحاب، وهذا يعني وجود مفسدين من

[1] بهاء النجار – مركز اضواء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أئمة الجمع أو المشرفين عليها يريدون أن يستغلوا (آل الصدر). ومع هذا فيمكن للسيد مقتدى أن لا يمنع إقامة صلوات الجمعة في ما عدا مسجد الكوفة ومدينة الصدر باعتبارها فريضة عبادية ، ويكتفي برفع يده ومنعهم من التحدث باسمه أو بإسم التيار الصدري والشهيد الصدر الثاني كما فعل ذلك بكتلة الأحرار.

-هذا القرار كان ينتظره مجموعة من الفرقاء السياسيين أمثال دولة القانون وكل من يتفق معها في المنهج ، وكذلك عصائب أهل الحق إذا دخلت للانتخابات أو أي جهة لها قاعدة مشتركة في أبناء التيار الصدري ، وأضرّ بكتل تتفق مع التيار الصدري في معارضتها لحكومة المالكي.

-توقيت الانسحاب لم يكن موفقاً ، فالموازنة لم تُقر وصدى قانون التقاعد أثّر سلباً بالقاعدة الشعبية للتيار الصدري إذ ظنّوا بأن بعض ممثليهم صوتوا له فجاء الانسحاب داعماً لهذا الظن فيقترب من اليقين شيئاً فشيئاً مما سيؤثر على نتائج الانتخابات التي على الأبواب وعملية تشكيل الحكومة التي يمثل التيار الصدري ركناً أساسياً فيها.

-يُفترض أن بال السيد مقتدى لا يرتاح بمجرد الانسحاب ، لأنه لم يحدد الفاسدين الذي استغلوا (آل الصدر) لفسادهم حتى يفضحهم على رؤوس الأشهاد – كما عودنا – فيكونوا عبرة لغيرهم وكي لا تنخدع بهم الجماهير مرة أخرى وحتى لا يخلط الحابل بالنابل فتنتقل التهمة من الفاسدين الى الشرفاء.

إضافة الى ذلك فإنه – أي السيد مقتدى – دخل للعملية السياسية وللحكومة بالخصوص بقوة وهو من سمح للمالكي بأن يكون رئيساً للوزراء وعليه أن يكمل دوره السياسي الى النهاية بأن يقف بوجه أي فساد تخلل للحكومة كونه يملك خمسة وزراء وأربعين نائباً من غير المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات والدرجات الخاصة.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق بين إرهاب داعش وإرهاب السياسة الخارجية للامبريالية الامريكية[2]

محتويات العدد

في العراق محور الصراع وقلبه بين أمريكا وحلفائها من جهة وايران وحلفائها من جهة أخرى حيث يشكل إرهاب داعش والصراع السياسي على السلطة فيه أدوات الصراع التي أظهرت بوضوح ان اميركا تصنع أعداءها فضلا عن ان هناك قوى دولية يمكن لأوضاعها، ومصالحها، وعلاقاتها بالقضايا الدولية، وبالعالم الاسلامي، والعالم العربي وتاريخ وطبيعة علاقاتها بأميركا، ان يتم ترشحيها ، لامكانية ان تضطلع بدور خاص في عملية بلورة لـمركز دولي مضاد لاميركا، والذي من شأنه مد خيوط وشبكات دولية لهذا المركز، بمعزل عن المؤسسات والمواقف الرسمية ، ولأي دول اخرى تمتد اليها هذه الخيوط والشبكات.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ومنذ ذلك الحين تحولت اميركا الى زعيمة العالم الامبريالي الغربي بدون منازع. يأتي التساؤل الان هل تمكنت الامبريالية العالمية من اقامة نظام "دمقراطي انساني" عالمي، خال من الازمات والحروب، كما كانت تنبح وتدعي ابواقها البروباغندية خلال "الحرب الباردة"؟

كلا أبدا! بل على العكس تماما: ان ازمة الرأسمالية ـ الامبريالية العالمية تحولت من ازمة دورية الى ازمة دائمة مستعصية على الحل.وفشل الامبريالية العالمية في اقامة نظام "دمقراطي انساني" عالمي لا يعود الى عجزها الاقتصادي والسياسي والستراتيجي، بل يعود الى طبيعتها ذاتها التي تتناقض جذريا مع الدمقراطية الحقيقية والعدالة الانسانية. والادارة الاميركية، ومعها الصهيونية العالمية، تحاول ان تطمس هذه الحقيقة الجوهرية، وأن تطمس البحث في اسباب الصراع، وأن تحصر المواجهة فقط في النتائج: الارهاب، ومحاربة الارهاب.

ولكن وضع الرأس في الرمل، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال حجة "الشيوعية الهدامة"، (التي كانت من خارج الاطار الامبريالي بزعامة اميركا)، واستبدالها بحجة "الارهاب العربي ـ الاسلامي"، (الذي هو من داخل الاطار الامبريالي)، لن يؤدي الا الى حلقة جهنمية

[2] عبد الصمد السويلم- العراق تايمز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مفرغة من العنف والعنف المضاد. وهذا لا يلغي، بل يؤكد اكثر من اي وقت مضى، ضرورة البحث عن اسباب الارهاب والحرب، وجميع الظاهرات العالمية السلبية الاخرى، وطرق معالجتها، في تناقضات النظام الامبريالي العالمي ذاته.واخيرا وبعد ان خسرت الامبريالية الاميركية حصانتها الستراتيجية القارية، حينما تلقت في 11 ايلول 2001 ضربة في عقر دارها من الصعب عليها التعافي منها في عشرات السنين واي كانت هي "القوة الدولية" التي تقف ضد اميركا حاليا فهي، اولا، قوة ناشئة من داخل النظام الامبريالي، وبفعل تناقضاته ذاتها. وهي، ثانيا، تستفيد، وتجد "المساعدة"، مباشرة وغير مباشرة، من مختلف أشكال هذه التناقضات، ومن قبل أطراف مختلفة، متحالفة ومتعادية، داخل اميركا وخارجها. وهذا ما قد يدفع اوساطا دولية معينة لأن تقوم، من وراء الستار، بكل ما من شأنه المساهمة في رفع "اللعنة الاميركية"، في الهيمنة الدولية عن طريق "تشجيع" الصراع بين اميركا وحلفائها الاسلاميين، فتضرب بذلك عصفورين بحجر واحد بابعاد الإرهاب الإسلامي عنها وبالتحرر من الهيمنة الامريكية. ومن اهم تلك الدول والقوى الناشئة الصين المنكبّة على بنائها الذاتي، وتطمح للتحول الى القوة العظمى الثانية، فالاولى، في غضون عقود. ولذلك، وبالرغم من تناقضاتها التاريخية مع الغرب، وخصوصا مع اميركا، فهي تعمل للتوصل الى "تسويات تاريخية"، من موقع "الدفاع الستراتيجي" البعيد عن التهور. وتطمح الصين للوصول الى إلزام اميركا بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإيقاعها بالتدريج في "فخ" التحول الى "الشريك" الاقتصادي الاول لها، بحيث تصبح الكلمة الاولى في الاقتصاد الاميركي "كلمة صينية". وليس من المنطقي ان تقوم الصين بأي عمل من شأنه التعارض مع هذا الخط العام لها. الا انها "تفرح" ضمنا لأي تورط لاميركا، و"تساعدها" على التورط، وتعمل لاستغلال كل ما من شأنه إضعاف مواقع اميركا، دون ان تنجر هي الى معركة مكشوفة معها. وطبعا لا يمكن الحديث عن "معارضة صينية" معادية لاميركا. ومن هذا المنظور يمكن للصين ان تقدم من وراء الستار بعض الخدمات الاستخبارية وغيرها، لبعض القوى المعادية لاميركا، الا انها ليست في وارد ان يكون هذا عملا اساسيا لها.اما روسيا والتي لها تاريخ عريق في العلاقة التنافسية والتناحرية، مع اميركا. فالاتحاد السوفياتي السابق التي كانت روسيا قلبه الا إن انهيار "الشيوعية" السوفياتية، والانفتاح على الغرب، وحتى انبطاح القيادة الروسية "الدمقراطية" الجديدة امام الاميركيين، لم "يشفع" لروسيا. بل على العكس استمر استخدام عامل "الارهاب الاسلامي" ضد روسيا "ما بعد الشيوعية"، وعمدت الدول الغربية، بزعامة اميركا، الى محاصرة روسيا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتخريبها ونهبها بشكل لا مثيل له، بالتعاون مع الماسونية والصهيونية ومافيات التيار الرأسمالي الموالي للغرب. فتم تدمير الاقتصاد وتجويع الشعب الروسي في بضع سنوات، وانتقلت ثروات اسطورية روسية الى الدول الغربية، وخاصة اميركا، التي اصبحت "الوطن الاول" للمافيا الروسية.وأصبح واضحا جدا ان الاميركيين القابعين خلف المحيط، لم يكونوا يريدون فقط فشل الشيوعية في روسيا، ولم يكن هدفهم اقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع "روسيا دمقراطية!"، بل كان ولا يزال لهم هدف ابعد واخطر، هو تحطيم الكرامة القومية للروس، وتدمير الكيان القومي للدولة الروسية، وتحويل روسيا من دولة عظمى الى دولة "تابعة" لاميركا. لذا فان الروس يسعون الى "تجديد" حرب البدائل القديمة ايام الحرب البادرة، و"قلب اللعبة" على الاميركيين، ومحاولة التفوق عليهم في "اللعبة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المزدوجة"، اي المشاركة من وراء الستار في "المقاومة" ضد الاميركيين، ومشاركة الاميركيين من امام الستار في "مكافحة الإرهاب إرهاب القاعدة وداعش" اما الاتحاد الأوربي فمنذ قامت أمريكا بمشروع مارشال لمساعدة اوروبا الغربية وبواسطة هذا المشروع، حولت اوروبا الغربية، ، الى تابع اقتصادي لها. ولا تزال اوروبا الغربية الى الان، بعد اكثر من ستين سنة، تسعى جاهدة للتحرر من الهيمنة الاقتصادية الاميركية.وفي المرحلة الأخيرة بعد قيام الاتحاد الأوربي ، وبعد ان اصدرت اوروبا الغربية عملتها الموحدة "اليورو"، لتعزيز وحدتها واستقلاليتها الاقتصاديتين، وكان سعره الاسمي أغلى من الدولار، عمدت الاوساط المالية الاميركية لكسر سعر "اليورو" الى ما دون سعر الدولار، كصورة من صور تأكيد الهيمنة الاقتصادية الاميركية. ولم تتم اعادة تعويم اليورو، الا بعد انفجار الازمة المالية سنة 2008، التي كسرت ظهر الاقتصاد الاميركي. في اميركا كتلتان محوريتان لصالح الصهيونية العالمية هما: الماسونية، و المافيا العالمية، ويعد تكتيك استخدام الحركات، والانظمة الإسلامية الإرهابية كان قد اصبح خطا "تقليديا" راسخا في الستراتيجية الغربية، والاميركية خاصة، في العقود الماضية. ولا غرابة أن تلجأ الكتلة اليهودية الاميركية الى هذا التكتيك(الإرهاب الإسلامي) في صراعها ولتوطيد مواقعها ومواقع اسرائيل المزعزعة، عن طريق تحريك لعبة الحرب و"السلام". ولكن هذا لا يمنع "انقلاب السحر على الساحر"،كما حدث في استخدام الاميركيين لـ"الافغان العرب" و"طالبان" في افغانستان، او كما حدث في "داعش". لأن الطرف العربي ـ الاسلامي، في هذه "اللعبة الدولية"، ليس سوى مجموعة من المرتزقة، تؤمر فتأتمر، بل هي مجموعة قد تخرج عن السيطرة والخضوع لانها هو بشكل عام ترى نفسها طرف اصيل منسجم مع نفسه، وله مصالحه وحساباته وعلاقاته الخاصة. وقد ثبت في التجربة أنه يدخل في العلاقة مع الاطراف الغربية على طريقة "مَن يستفيد مِن مَن؟"

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإرهاب سرطان السياسة[3]

محتويات العدد

الإرهاب هو ليس العنف السياسي.. وليس الخروج على شرعية الانظمة.. او محاربة المحتل.. او الحرب الاهلية.. والدفاع عن العرض والاهل والمال والارض.. او الاستبداد السياسي ..
الارهاب هو ليس المليشيات والقتل لاغراض سياسية.. والحرب او القتال بين دولتين.. وهو ليس حملات الدولة ضد تمرد يستهدفها.. فهذه كلها اشكال من العنف والعنف المضاد.. والحرب والحرب المضادة.. التي شهدتها البلدان والامم منذ فجر التاريخ وليومنا هذا.. فالشرعية التي كان يحملها طرف قد تسقط لمصلحة الطرف الذي كان مناهضاً لها.. والسجن الذي كان يقبع فيه المحكوم صار سجناً للحاكم.. والعنف الذي كانت تمارسه الدولة صار عنفاً يمارس ضدها.. والمشنقة التي كانت تلتف حول اعناق المعارضين صارت تلتف حول اعناق الحاكمين.. والدول المتحاربة تحولت لدول متحالفة.. والقوى المتقاتلة في حرب اهلية اندمجت في مجتمع، او صارت مجتمعين او دولتين.. وهكذا.
فالحرب، بكل مآسيها وخروقاتها وجنونها، لها قوانينها من حيث اعلانها واسلحتها واسراها.. تضمنتها اتفاقات دولية وقعت عليها الدول.. فضمان المحارب هويته وبزته، خلاف الارهاب الذي يقتل على الهوية. وتسعى الحروب الاهلية والعنف السياسي لعزل اعدائه وكسب الشعب، وتحرص، على بشاعتها، ان لا تتهم بالقتل الجماعي والا عزلها الشعب قبل ان يعزلها اعدائها.. هذه الاشكال من العنف له نهاياتها.. وتهدف لغايات ومطالب محددة.. غالباً ما تطوى بها مرحلة لتدخل البلاد بمرحلة جديدة.
الارهاب هو سرطان لخلايا مريضة شاذة خرجت عن طورها الطبيعي، لا عيش لها سوى بالقضاء على خلايا الجسم الاجتماعي بعد ان عجزت المقاومات الطبيعية على تطويقها وايقافها. فالارهاب ينتصر بانتشاره وبدحر المجتمع، كل المجتمع.. لذلك طبيعته قتل اعدائه الذين هم الاغلبية الساحقة.. ولذلك طريقته الانتحاريين والمفخخات والقتل الجماعي دون وضع حرمة لاطفال ونساء وابرياء.. او لمؤسسات عامة او خاصة ومصالح صحية او احياء سكنية.. انه السرطان ضد الجسم كله.. ينتشر ويعطله جزءاً جزءاً، الى ان يقضي على نفسه وعلى المجتمع.
عدم كشف السرطان مبكراً وتحصين الجسم منه ومكافحته واستئصاله والقضاء عليه، لا يختلف عن خلط العنف والاقتتال بالارهاب.. فعلاج عوامل العنف يختلف عن علاج الارهاب..

[3] عادل عبد المهدي – جريدة المواطن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والتشخيص الخاطئ والدواء الخاطئ يمكن ان يقتل اكثر مما يقتل السرطان او الارهاب.
الاحباط من الطبقة السياسية.. ازمة وحل
تكوين طبقة سياسية ناجحة جزء مهم لبناء نظام سياسي ناجح.. فلا ملكية بدون ملكيين.. وجمهورية بدون جمهوريين.. وديمقراطية وحكم دستوري بدون دستوريين وديمقراطيين..
وحالة الطبقة السياسية العراقية متأخرة، تأخر طبقة الاطباء والمهندسين والمعلمين والعمال والفلاحين وغيرهم.. فعاصفة الدمار والتخلف، خلال العقود الماضية، اصابت الجميع، ولكل قاعدة استثناءات.
الفارق بين السياسي وغيره.. ان خبرات الاخرين يمكن استيرادها او تدريبها في مختبرات ودوائر اختبارية، بينما لا يمكن استيراد السياسي.. الذي حقل تدريبه هو الشأن العام.. فيدفع الشعب التكاليف الباهضة للاخطاء والسلوكيات المنحرفة والجاهلة غالباً.. خصوصاً في ظروف يشكل الخلاف السياسي محور الازمات.. وظروف تنامي الارهاب والعنف والاصطفافات الطائفية والاثنية والتدخلات الاجنبية .
رغم ذلك يخطئ من يقلل من الدروس والتجارب المتراكمة.. فالتحولات النوعية تأتي بعد تراكمات كمية.. وبدل كبت الاصوات والحزب الواحد والرجل الضرورة ارتفع عدد الفضائيات ووسائل التعبير والاعلام غير الرسمية.. وانتشرت الاحزاب والقوى السياسية.. ومارس الشعب والسياسيون عدة تجارب انتخابية.. افرزت حكومات ومجالس تشريعية.. احدثت تدافعات حول القانون والدولة والادارة، ولو بكلف وطرق صعبة واحياناً فاسدة.. واسست مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمصالح والمنتديات.. وصار الاتصال بالعالم الخارجي ووسائل الاتصال الاجتماعي اسهل بكثير.. وهذه كلها ليست مثالية، بل في كثير من الحالات مرتبكة ومكلفة، لكنها كلها كالطفل.. يجمع طنطنته، لينطق.. ويحبوا ويزحف، ليمشي.. ويعبث ويكسر ويراهق، ليتعلم ويحافظ وينضج.
نخرج بالتدريج من مرحلة 2003.. وهناك وعي غير قليل للماضي والحاضر يمكننا ان نضعه في خدمة المستقبل، وتزايد الانتاج النفطي وسيصل قريباً (4)، ويرتفع الى (6)، و(10) م/ب/ي واكثر.. فمعظم الامور وصلت النهايات او القاع.. وستنقلب وتنهض من جديد، وفق المنطق القرأني «ان مع العسر يسرا».. او الادبي «اشتدي ازمة تنفرجي».. او «الكيسنجري» السياسي في ان الحلول تأتي في قمم التصعيد، او قعور الازمات. فالصراعات والاخطاء والانحرافات اتعبت الشعب والكتل والساحات والجماعات.. ووضعت البلاد امام طريق مسدود لا تستفيد منه سوى قوى الارهاب والعنف والفساد والطائفية.. فالحلول الجاهلة والمغالية والطامحة والمغامرة والمتفردة تتهاوى الواحدة تلو الاخرى.. لتفتح باباً وحيداً للخلاص، هو الجلوس الواعي حول طاولة العقد الاجتماعي، والديمقراطية، والتغيير، والتداول، وتطور الرأي العام، والممارسة الدستورية والديمقراطية لبناء دولة راشدة قوية في خدمة المواطن والشعب.

التيار الصدري..ومواجهة مع الذات

المفاجآت كثيرة.. ليس على صعيد قرارات الدولة فقط، بل على صعيد القوى السياسية ايضاً.. فقرار السيد مقتدى الصدر فاجأ جمهوره قبل جمهور الاخرين.. ودون انتظار وضوح الصورة تماماً نرى الحقائق الآتية:

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

1- ان مثل هذه المواقف هي مواقف جريئة بغض النظر عن فوائدها او اضرارها المباشرة.. فالمصارحة مفيدة دائماً.. خصوصاً عندما تصدر من قيادات مرموقة. في تاريخ الاحزاب قديماً كانت هناك عادة النقد الذاتي.. فتصدر عن الاحزاب بين آونة واخرى انتقادات للذات واعتذارات من الشعب عن اخطاء ارتكبت.. وللاسف تراجعت هذه الممارسات كثيراً وحل محلها اسلوب المديح والدفاع كلياً عن السياسات والقرارات حتى الخاطئة والتي برهنت التجارب والحياة بطلانها.. بحجة ان الاعتراف بالخطأ سيتخذ ذريعة من الخصوم للتهوين والتضعيف، وهو ما يعبر عن قلة مسؤولية وجدية امام الله والشعب ليس الا.

2- التيار الصدري هو واحد من القوى الاساسية في الساحة الوطنية عموماً والجنوبية خصوصاً مع المجلس الاعلى وحزب الدعوة.. وهو غير مرشح للغياب قريباً.. وقد يكون هذا الموقف طريقاً للتصحيح والتقدم.. وقد يكون طريقاً للتفكك.. وسيعتمد السير في اي من الطريقين على قيادة التيار واعضائه وجماهيره.. فكم من نصر قاد الى هزائم وازمات، وكم من ازمات قادت الى انتصارات ونجاحات. لا شيء ينتهي الا ما ناصب الحق.. و»ما ضاع حق وراءه مطالب.«

3- لاشك ان هذه التطورات تأتي في فترة قريبة جداً من الانتخابات.. وستلعب دوراً ولو نسبياً في حصيلتها النهائية.. وكما ذكرنا في تحليل سابق فان أعلى فائز لن يحصل على اكثر من سُدس او سُبع المقاعد.. وبرغم اهمية عدد المقاعد لكن التحالفات داخل الساحة الجنوبية وفي الساحة الوطنية هي التي ستحسم موضوعة الحكومة القادمة.

4- والوطنية.. فاذا كانت التطورات داخل التيار الصدري هي بداية للتشرذم فاننا نرى في ذلك ظاهرة سلبية.. اما اذا كانت عملية مراجعة وتصحيح اخطاء فاننا نستبشر بها خيراً.. فلقد مرّ المجلس الاعلى بتجربة مماثلة وواجهها بشجاعة واعتراف بالاخطاء.. واستطاع وهو خارج السلطة من تحسين رصيده والانتقال من حالة تراجع وتفكك الى حالة قوة وتقدم كبيرين، يشهد له بهما اليوم منافسوه قبل محبيه.

القيادة والخوف

سلوك يؤمن به الكثير من القادة في ان زرع الخوف في قلوب الاخرين هو الاداة الاساسية للسيطرة وبسط اليد.. وهذا سلوك لا يخص الحكام فقط..

بل ايضاً قادة التشكيلات والاحزاب.. بل هو سلوك يتبعه الاباء لتربية ابنائهم والسيطرة عليهم. ولاشك ان الخوف عنصر اساسي للوقاية او للردع، ولولاه لفسد كل شيء. الخوف الاعلى هو من الله سبحانه وتعالى.. لذلك يقال «راس الحكمة مخافة الله».. وهو ايضاً الخوف من العواقب والعقوبة والقانون والاذى والمرض والمستقبل.. وعلى الجاه والسمعة والاهل والمال.. الخ.

فالخوف شعور ايجابي يلد معنا ويضبط سلوكنا وسلوك الاخرين.

لكن المشكلة ان كثيرين يستخدمونه كاداة وحيدة لفرض سلطانهم او نفوذهم وسريان كلمتهم.. ولاشك انهم يجدون نتائج سريعة وعاجلة لسلوكهم هذا.. فالكل سيبدأ بالخضوع والطاعة.. مما يوفر اجواء افضل بكثير للسيطرة والقيادة.. فيشجع هذا الاحساس المضي اكثر فاكثر في طريق الصرامة واخافة الاخرين.. وتهديدهم ليصبح الخوف هو القانون الوحيد الحاكم.. عندها سترتد الامور ويتحول الخوف الى عامل سلبي، مخيف ومدمر، وذلك عندما يصبح على حساب الصدق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والحقيقة.
فعندما يتعبد الناس ليس ايماناً وخوفاً من الله بل خوفاً من ان تقطع رؤوسهم.. وعندما يخشى الابناء اباءهم ليس احتراماً وادباً وعرفاناً بجميل بل رعباً نما وتمكن منهم منذ ايام الصغر والجلد والقسوة.. وعندما يهتف المتحزبون لقائدهم تملقاً وخوفاً من ابعادهم وخسارتهم مناصبهم.. وعندما يهتف الشعب للحاكم ليس بعد انتصار في حرب عادلة، او انجاز حقيقي يغير واقعهم ومستقبلهم للافضل، بل مداهنة وخوفاً من بطش وغضب.. عندها سيعم الفساد الاخر.. الذي لا يقل ضرراً عن الفساد الاول.. عندها يصبح الصدق في نظر كثيرين عقوبة وليس فضيلة.. فيتخلون عنه.. ففيه هلاك واذى.. وينتشر الكذب والمبالغات وفقدان الحقيقة.. التي ان فقدت يضيع الخيط الفاصل بين الحق والباطل.. ونفقد قدرة اتخاذ القرارات الصحيحة وتبني السياسات الصالحة.
فالخوف طبيعي ان لم يتحول الى سوط يجلد الحق والحقيقة والصدق والاخلاص في العمل.. التي ان فقدها نظام العلاقات العامة او نظام الاسرة او نظام الاحزاب والتنظيمات او انظمة الدولة فانها ستنقلب بالضد تماماً من وسيلة وقاية وردع الى وسيلة تخريب ودمار .
التقدم مع الفساد واحتكار الدولة.. ضحك على الذقون
خطوة مهمة تحققت للامام على صعيد الخلفية الاقتصادية للبلاد.. فتراجعت الى الوراء فلسفة اقتصاد الدولة وكثر الكلام عن القطاع الاهلي وتشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية.
والدستور بمبانيه وفلسفته ينحو بعيداً عن الاقتصاد الريعي واحتكار الدولة لموارد البلاد.. ويتجه نحو اقتصاديات السوق وتطبيقاتها حتى بالنسبة للقطاع العام الذي يجب ان يُراقب ويراقب نفسه حسب معايير المنافسة والجدوى والكفاءة القياسية. ونعتبر هذه خطوة مهمة لان تفكيك المفاهيم القديمة هو مقدمة لبناء المفاهيم الجديدة.
لكن ما هو واضح من حيث الخلفيات الفكرية مناقض تماماً لممارسات الواقع.. ولا نبالغ ان قلنا بان اهم عائق امام الاستثمارات والتقدم الاقتصادي هو الفساد والاحتكار المتزايد للدولة، وضوابطها وتعليماتها التي تعارض تماماً مبادئ الانطلاق.. وتفرز على ارض الواقع ممارسات مضحكة / مبكية لا تدمر القطاع الاهلي فقط بل القطاع العام ايضاً. وهذه رواية عن مسؤول عراقي كبير، كمثال للفساد وسوء الادارة.
يروى ان مسؤولاً عراقياً كان في زيارة للولايات المتحدة.. سأل المسؤول العراقي المسؤول الامريكي.. كيف تستفيدون انتم كمسؤولين من العقود المنفذة.. فيجيبه الثاني «خذ مثلاً المشروع الذي امامك وقد كلفنا مليار دولار.. قومناه (1.5) مليار دولار، فاستفدنا نصف مليار.. ثم سأل الامريكي زميله العراقي.. وانتم كيف تعملون.. قال العراقي اترى هذا المشروع.. فقال الامريكي اي مشروع!! فاشار العراقي الى فراغ، وقال هذا كلفنا (5) مليار دولار. وكلام المسؤول العراقي معبر حتى وان كان من باب النادرة.. اذ يرد في الموازنة المقدمة لمجلس النواب النصوص الاتية.. «تشير الدلائل الى وجود قائمة طويلة للمشاريع غير المنجزة في سجلات الوزارات والمحافظات بحيث يوجد حوالي اكثر من 6000 مشروع غير منجز تقدر تكاليفها اجمالاً بـ 228 ترليون دينار عراقي»(ص 12).. «وجدت المراجعة التي اجرتها دائرة المحاسبة في وزارة المالية تراكم مبلغ (77) ترليون دينار عراقي من السلف

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ويعود تاريخ بعضها الى عقود ماضية والاخرى سحب مكشوف يقدر بـ (10) ترليون دينار عراقي اطلقت بدون وجود تخصيصات لها في الموازنة»(ص 16).. «تتراكم الالتزامات المالية المباشرة وغير المسددة كالقروض الممنوحة من مصرفي الرشيد والرافدين للشركات العامة وسندات الخزينة المودعة لدى مصرفي الرشيد والرافدين.. التي تصل الى اكثر من 10 ترليون دينار عراقي»

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانتخابات المقبلة ودور الناخب في تنفيذ التغيير والإصلاح السياسي العادل[4]

محتويات العدد

لاشك ان المرحلة التي يمر بها العراق توصف بالمعقدة والحرجة ولعها في مفترق طريق اما الفوضى السياسية وعدم الاستقرار والذهاب الى المجهول او تخطيها الى مرحلة قد لا تكون مثالية ولكن اكثر استقراراً من هذه المرحلة لان هناك تغير دولي واقليمي فيما يخص الاحداث في سوريا والمنطقة وكأن هناك تغيرا في المواقف الدولية حول الارهاب في العالم الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء فقد ضرب الدولة الثانية في العالم النووي روسيا البيضاء ، مما دعا هذه الدولة الى التهديد بضرب بعض الدول العربية الداعمة له بالمال والسلاح والرجال والفكر والفتاوى ، وكما اقترب هذا الإرهاب من الدولة المدللة للولايات المتحدة الأمريكية (الكيان الصهيوني) , هذا الكيان الذي تمتع بالاستقرار على مدى العقود السابقة وهو بجوار عائلة الاسد , فقد اكد وزير الامن القومي الإسرائيلي السابق على ان إسرائيل سترتكب خطا تاريخي في دعمها المجاميع الارهابية والمسلحة والذي سيقود الى التأسيس لدولة متطرفة مجاورة لاسرائيل فيما اربعة عقود من حكم عائلة الاسد وهي حامية للحدود الشمالية لدولة اسرائيل وهذا خطأ إستراتيجي ترتكبه الدولة العبرية .

من هذه المؤشرات فضلا عن تغير الموقف الدولي للضغط على المملكة السعودية لتغيير سياستها الداعمة للارهاب الذي نتج عنه تشريع قانون الارهاب في المملكة , يضاف الى ذلك الدعم الدولي الاخير للعراق في حربه على الارهاب , كل هذه المؤشرات تدعو للتفاؤل ان مستقبل العملية السياسية سيكون افضل من هذه المرحلة الصعبة ، ولكن يبقى للناخب الدور المؤثر في تنفيذ الاصلاح والتغيير لصالح تعديل مسار العملية السياسية من خلال الذهاب الى الانتخابات لانها هي الآلية الوحيدة الضامنة لحقوقه ، والوسيلة الفعالة لتنفيذ التنمية السياسية والاقتصادية واعادة بناء النظام الاجتماعي ، وترسيخ النظام السياسي العادل الذي يحمي حقوق المواطن العراقي بعيدا عن التحزب والتمذهب ، فالانتخابات وصندوق الاقتراع هو الضامن لظهور قيم جديدة تحدد معنى الانتماء الى وطن موحد ارضا وشعبا ، سيما وان الدول المتقدمة حققت نجاحات كبيرة في الرفاه والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد ، من خلال اهتمام الناخب بالعملية السياسية القائمة على اساس انتخاب المجتهد

[4] واع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في تلبية حقوق الناس وحاجاتهم ، ولا يمكن لهذه القيم ان تظهر وتترسخ الا عندما تكون الديمقراطية ثقافة اجتماعية سائدة ومتحولة الى معايير قيمية في كافة الاوساط .
وهذا التحول في الثقافة الاجتماعية الساعية الى التغيير من خلال الاطر الدستورية والقانونية ستشكل الضمانة الحقيقية لعدم عودة الدكتاتورية والاستبداد وما تجلبه من ويلات على العباد والبلاد ، ومن اهم قيم الديمقراطية احترام مبدأ الاغلبية ، وتحويله من فكرة نظرية الى واقع ميداني ، هذا الى جانب احترام حقوق الاقليات في البلاد وعدم اضطهادها , وليكن هم الجميع البحث عن تحقيق الحلم في الامان والرفاه والكرامة . ولا توجد وسيلة لتحقيق الديمقراطية سوى الانتخابات العادلة المستندة الى قانون واضح وتشريعات واضحة ومواعيد مقدسة واجراءات نزيهة بعيدة عن التزوير ، ودور للمواطن في الدفاع عن حقوقه وصوته ، حتى تصبح هذه التفاصيل من مقدسات النظام الديمقراطي ، وفي الدول الديمقراطية تعد الانتخابات الوسيلة الانجح للتغيير والاصلاح في كافة السلطات ، وتجديد الوجوه والدماء والسماح للطاقات الجديدة بأخذ موقعها في ادارة المؤسسات ، ومنع احتكار السلطة او حصرها في فئة معينة او تيار معين وبذلك يحصل التنافس الشريف في ظل سياق منتظم لتداول السلطة بين القوى الفاعلة في الساحة السياسية والاكثر مصداقية في الشارع ، واذا كانت النخبة تبحث دائما عن مصالحها فليس ذلك مخالفا للشرعية اذا كان التنافس يجري عن طريق الانتخابات ، لا طريق التعاون مع دول الجوار من اجل احداث البلبلة في البلاد واستقدام المسلحين من دول تقول على نفسها دول اسلامية والاسلام منها براء , فالسلاح في كل الحروب لن يحل المشاكل ، الحوار والتفاهم هو من يقود الامة الى الاستقرار والحياة الحرة الكريمة وبذلك تستطيع هذه الامة من ان تحافظ على نظامها السياسي ، وتبقى مصدر الشرعية ومصدر القرار وتبلور قرارها عبر البرلمان المنتخب الذي يقوم بالتشريع والرقابة والمحاسبة .
الاكيد ان التصويت في الانتخابات السابقة قد جرى لصالح الانتماء القومي او الطائفي او المناطقي وليس لصالح البرامج الانتخابية، والعذر التجربة الانتخابية جديدة على الثقافة المجتمعية اذ غابت هذه الثقافة لعقود طويلة , ولكن المتوقع في الانتخابات المقبلة وبعد عقد من التحول الديمقراطي ان يثبت الناخب دوره الحقيقي في التغيير والاصلاح من خلال اتخاذ موقف واع تجاه الكتل السياسية ، وتقديم مصالحه على اي اعتبارات خاصة بعد ان انتقل بوضوح من الاستقطاب السياسي على اسس طائفية او قومية او مناطقية الى معيار الاصلح الذي يفسر بالكفاءة والنزاهة والمهنية.
وهذا لا يعني البحث عن قوائم جديدة خارجة عن القوائم المشتركة في العملية السياسية والمهيمنة على هذه العملية فهذا ضرب من الخيال ولكن على الاقل البحث على الشخصية الكفوءة والنزيهة والتي ثبت الواقع عملها لصالح استقرار وازدهار البلد , اذ افرز الواقع خلال السنوات الماضية صورة واضحة لكل مكون سياسي من هذه المكونات ، وللناخب ان يحدد وبوضوح ممن تخلى عن حقوقه وحصصه لارضاء الآخرين ولانجاح العملية السياسية، وممن يسعى الى تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب مصلحة البلد ، وما دامت السياسة تعرف بانها فن الممكن ، ورغم هذه الخلفيات المتباينة تبقى ابواب التنافس الشريف مشرعة امام الجميع بشرط ان يحرصوا على تنمية واستثمار القواسم المشتركة ، وهنا دور الناخب العراقي فهل سيختار الايمان بالدولة العراقية ووحدتها الترابية والسكانية واعتبار

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانتماء الوطني فوق كل الانتماءات، وهذه هي الطريقة الوحيدة في النظام الديمقراطي لايجاد عنصر توحيدي للدولة يضمن ادارة شؤونها وبناء نظام المؤسسات. فضلا عن الايمان بالمنهج الديمقراطي الانتخابي كأداة وحيدة لاختيار القيادات المناسبة التي تدير البلد والتي وظيفتها خدمة المواطن وتأسيس دولة المواطن وليس دولة المسؤول. في ظل استقلال العراق وعدم السماح لأي دولة كانت دولة جارة قريبة كانت او بعيدة بالتدخل في شؤونه على اساس طائفي او عرقي او ايدلوجي فكري وتطبيق القوانين التي تحفظ هذا الاستقلال ، ووضع معايير جديدة للعلاقات الدولية والاقليمية للعراق مبنية على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

ولكن ماذا لو عزف الناخب عن المشاركة في الانتخابات المقبلة وعدم حماسه لذلك بسبب الشعور بالاحباط تجاه اداء الحكومة في مجالات حيوية وملحة طيلة 10 سنوات اعقبت سقوط النظام السابق , من سيكون الخاسر السياسي ام الناخب ؟؟؟؟؟

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الوطنية العراقية.....آن أوان الحقيقة والمواجهة[5]

محتويات العدد

لايملك المتابع للأخبار العراقية في الفترة الأخيرة إلا أن يعيد التفكير والتأمل في جذر الأزمات العراقية إبتداء من أزمة مابعد 2003 رجوعا الى العقود السابقة بدلا من الإنشغال في تحليلات لا تعالج إلا النتائج بل ومعظمها تعالج أحداثا يومية لدرجة إن التحليل لحدث ما يحدث اليوم يطغي على تحليل حدث الأمس وبالتالي غالبا ماتكون النتائج وصفية لاتتضمن علاجات حقيقية.
مادفعني للكتابة –التي قد بنزعج منها الكثيرون – هو خبر لم ياخذ الحيز الذي يستحقه في تحليلات الخبراء وأعني به خبر زيارة وفد الإتحاد الوطني الكردستاني برؤوسه الثلاث (هيرو / كوسرت / برهم) الى إيران ومن ثم زيارة السفير الإيراني الى السليمانية والموضوع هو مستقبل الإتحاد ومحاولة برهم صالح إقناع الإيرانيين بإنه لايمثل المصالح الأميركية ويتمنى عليهم رفع الفيتو الإيراني عن توليه رئاسة الإتحاد الوطني وهو المانع الرئيس أمامه رغم إنه يتمتع بدعم نسبة كبيرة من أعضاء الإتحاد.
قبل أن نفصل الموضوع أرجو قراءة الخبر للتأكد من إننا نتحدث عن حزب عراقي /كوردي يسعى لإختيار قائده ولكن يجب إستحصال موافقة إيران عليه،هذه القيادة لم تناقش الأمر مع الأحزاب الكوردستانية كالبارتي مثلا ولا مع الأحزاب العراقية الأخرى لأن قيادة الإتحاد تعرف إن أغلب هذه الأحزاب ليست بأحسن حال منها كونها تسعى أيضا لكسب ود الإيرانيين وبالتالي فالأفضل للإتحاد الذهاب مباشرة للمخرج بدلا من التعامل مع الكومبارس.
بقدر ما أزعجني هذا الخبر دفعني الى التأمل بقضية أساسية يجب أن نواجهها بصراحة وهي غياب الوطنية العراقية لدي الغالبية العظمى من الأحزاب العراقية لأسباب منها عدم الفهم وضعف الفكر السياسي العراقي وسلبية الشعب العراقي والمصالح الشخصية حيث تشترك هذه الأحزاب بالمتاجرة بالوطن أو بتعبير أخر إنهم يشتغلون بالوطن ولايشتغلون من أجله، وبدلا من أن تصبح تنمية الوطن هدفهم أصبح الوطن سلعتهم التي يتاجرون بها بإعتباره سلعة مباحة لكل من هب ودب مثلما تفعل الأحزاب الدينية حيث تتاجر بالدين بإعتباره سلعة مجانية لاتحتاج الى راسمال.وإذا كان بالإمكان فهم تغافل الأحزاب عن الوطنية فأنه من الخطير جدا أن تنتقل هذه العدوى الى المواطنين العراقيين خاصة إذا ما قارنا ذلك بشعوب اخرى منها عربية كما سنوضح لاحقا،هنا أنا لا أتهم بل أنبه لقضية أعتقد إنها منسية.

[5] علي الصفار - الحوار المتمدن

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولكي لا يكون كلامي مرسلا ساذكر ببعض الحقائق والأحداث التاريخية في العراق وسأحللها من الزاوية الوطنية.

يتذكر العراقيون جيدا موقف القوى القومية من نظام حكم قاسم ومعاداته لكونه رفض الوحدة الفورية ووصل الأمر بهم الى التعامل مع المخابرات المصرية والأميركية لإسقاطه لدرجة إنهم كانوا يتلقون أوامرهم ويستلمون الأسلحة(رشاشات بور سعيد) من المخابرات المصرية دون أن يدركوا إن صراع قاسم وناصر لم يكن بسبب الوحدة أو لأسباب شخصية بل هو صراع إستراتيجي بين مصر والعراق على تبوأ الزعامة في المنطقة حيث الكفة الأرجح كانت للعراق بسبب إملتلاكه الثروة والقوى البشرية والموقع الجغرافي والعمق الحضاري بإعتبار بغداد كانت مركز الخلافة الإسلامية لعقود وهي عناصر لم تكن مصر تمتلكها جميعها وخاصة الثروة المادية،ولم تدرك القوى القومية إن صراع قاسم – ناصر هو إمتداد لصراع نوري السعيد – ناصر حيث كان السعيد مدركا لأهمية الموقع الجيوسياسي للعراق مثلما أدرك ناصر أهمية مصر الجغرافي والتاريخي والذي كان الدافع الأساسي لتبني ناصر مبدأ القومية العربية وليس العكس أي إن القومية العربية كانت الوسيلة وليس الهدف فيما كانت القضية معكوسة بالنسبة للقوميين العراقيين الذي كانوا سذجا بحيث أصبحوا هم وسيلة بيد ناصر لتحقيق أهدافه الإستراتيجية.النتيجة كانت إسقاط نظام وطني كان مدركا لأهمية العراق الإستراتيجية (رغم أخطاؤه الأخرى)ولم يفرط بها من خلال التوازن في العلاقات بين الغرب والشرق فيما ساهم القوميون دون إدراك وبحسن نية في إسقاط الدولة العراقية وليس النظام.

المحزن فيما حدث في تلك الفترة هو موقف الكثير من العراقيين في بعض المحافظات الذين كانوا يرفعون علم مصر في معارضتهم لنظام قاسم دون أن يدركوا إنهم إلعوبة بيد المخابرات المصرية وإنهم أدوات لتحقيق أهداف مصر الإستراتيجية(المتعارضة مع أهداف العراقيين) وإن معاداة النظام لاتعني ابدا بل ولايجب أن تتحول الى معاداة الدولة.

بعد قاسم أضاع البعثيون عن عمد ووقاحة الدولة العراقية بمحاولتهم تهديم الدولة إبتدؤها بالإعتراف بالكويت(وهي قضية إستراتيجية للعراق الباحث عن منفذ مائي) وتجلت وقاحتهم بإستلامهم لرشوة من أمراء الكويت قدرها ثلاثون مليون دينار فسجلوا لنفسهم سبق المبادرة في إضاعة الوطنية العراقية وبسبب قصر مدة حكمهم الأول - تسعة أشهر) لم يكن أثرهم على الدولة خطيرا جدا كما سيفعلون لاحقا.

أما خلال فترتي الأخويين عارف فقد أصبح العراق في زمنهم منسيا وضعيفا واصبح بلا دور قومي او إقليمي بسبب التبعية الشديدة لناصر الذي كان لايقيم لهما وزنا فيما كان الأخوين عارف يسمونه بالأخ الأكبر، وهنا ضاع الدور الإستراتيجي للعراق ودمر الإقتصاد العراقي تقليدا لما حدث في مصر (تأميمات 1964) ومع ذلك بقيت الدولة العراقية محافظة على مقوماتها حيث لم يعمد النظامين الى تفتيتها كما سيحدث لاحقا وبقي للنخب السياسية الوطنية وحتى أحزاب المعارضة دور مؤثر كان النظامين يحسبون حسابه ولم يكونوا يتجاوزون الخطوط الحمر في الإستراتيجية العراقية حتى إن عبد الرحمن عارف المعروف بضعفه رفض طلب الشاه في مناصفة شط العرب مثلا بل كان جريئا في إبرام عقد مع شركة إيراب الفرانسية مما أثار غضب الأميركان وكان هذا أحد أسباب إنقلاب البعث المدعوم أميركيا .

بعد ثمان وستون من القرن الماضي أمعن البعثيون وخاصة بعد تولي صدام حسين السلطة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

،أمعنوا في تفتيت الدولة العراقية فحطموا مؤسسات الجيش والقضاء والسلطة التنفيذية والمراكز العلمية وحاربوا القوى الوطنية بسلاح غبي ثمنه الوطنية العراقية والدور الإستراتيجي للعراق، فأعطى صدام إيران نصف شط العرب وهو سلاح إستراتيجي كان يضعف دور إيران ويجعلها تحت المطرقة العراقية وتحد كثيرا من حريتها في معاداة العراق،وبسبب إستهتار رأس النظام والإنصياع الكامل لأعضاء حزب البعث لقادتهم (وهنا يتحمل كل من إنتمى للبعث جزء من المسوؤلية في ضياع الوطنية -شاء أم أبى)، إضافة للعنف الشديد الذي إتبعه النظام وتماديه في اللعب بالمقدرات الوطنية وكأنها ملك شخصي له فدخل حربا غير مبررة مع إيران أفقد فيها العراق قدراته العسكرية والمالية والبشرية أعقبها بالحرب مع الكويت دون أن يأخذ بنظر الإعتبار قوانين اللعبة الدولية فأضاع العراق بل أوصله لدرجة الحطام حيث فتت الدولية العراقية وضاع الدور الإستراتيجي للعراق بل لم بعد يحسب له حساب منذ 1990 سواء في الموازنات / التحالفات الدولية أو حتى في الكتابات والتحليلات السياسية مقارنة بدول أضعف منه بكثير مثل السعودية والأردن والإمارات ناهيك عن مصر والجزائر .

في مقابل النظام في تلك الفترة كان للقوى السياسية العراقية المعارضة وخاصة قوى الإسلام السياسي الشيعي دورا مهما في ضياع الوطنية العراقية في إصطفافهم مع الإيرانيين بل ومشاركتهم في القتال ضد الجيش العراقي دون أن يدركوا إن الصراع بين العراق وإيران هو صراع إستراتيجي تمتد جذوره لقرون مضت وهو صراع طبيعي بين جاريين أقوياء يمتلكان عناصر قوة متقاربة،بل إن قوى الإسلام الشيعي لم تعتبر (ولازالت) إيران دولة فارسية معتقدين خطأ إنها دولة شيعية، ومن يتابع النظام الإيراني منذ الثورة الإيرانية يدرك إنه يتصرف كنظام فارسي (وهو حق له) بل إن الحكمة التي يتمتع بها النظام تعود لجذوره الفارسية وليست الإسلامية.وكما فعل ناصر في تبنيه الفكر القومي تستخدم إيران المذهب الشيعي كبوابة تعبر منها الى العالم العربي والخليج وحتى العالم الإسلامي ونجحت في ذلك بجدارة، خاصة وإن القومية الفارسية لوحدها تبقيها معزولة في حدود إيران.هذا على المستوى الرسمي ولكن من المهم أن نراجع دور المواطنين الإيرانيين والقوى السياسية الإيرانية،إذ بالرغم من معارضتهم الشديدة لنظام الشاه والنظام الإسلامي ولكن لو سألتهم عن إسم الخليج العربي مثلا لأجابوك إنه الخليج الفارسي ومعروف للكثير من المتابعين إن حزب تودة (الشيوعي) رفض أن يشار في بيان له مع البعث في السبعينيات الإشارة الى الخليج بإسم العربي وأصروا على تسميته بالخليج الفارسي ثم تنازلوا (كونهم كانوا مطاردين ومدعومين من نظام صدام)وقبلوا بتسميته بالخليج ورفضوا إضافة وصف العربي، هنا تتجلى الوطنية الإيرانية مقابل ضياعها لدى العراقيين سواء الحكومة أو القوى السياسية بل وحتي أعداد غير قليلة من العراقيين لأنهم لم يدركوا عناصرها ولم يعوها او بتثقفوا على ويتدربوا على صيانتها .

كذلك فعلت القوى السياسية الكوردية في قتالها مع الإيرانيين ولكن من منظور آخر تغلب عليه المصلحة العشائرية والشخصية وبصراحة أكثر عدم إعترافهم بالوطنية العراقية بل إن مصلحتها(أي القوى السياسية)كانت ولازالت في تحطيم الدولة العراقية، كونها لاتعترف بدولة إسمها العراق، وما ينطبق على الشعب العراقي ينطبق على الكورد الذي تمادوا في ضياع حتى الوطنية الكوردية بإرتهانهم بإيران (الإتحاد الوطني) من جهة وتركيا من جهة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أخرى(البارتي)ويتجلى ذلك فيما يحدث في كوردستان الآن لدرجة وصلت الى حد المهانة حيث لايجروء حزب على إختيار قائده إلا بموافقة إيرانية أو تركية ويعتقد الكورد خطأ إنهم سيستعيدون وطنيتهم عند إستقلالهم وهو الشيء الذي لن يحدث لأنهم يتعاملون مع دولتين كبيريتين(تركيا وإيران) لهما أهداف إستراتيجية ثابتة لاتتغير بتغير النظام بل ترتبط ببقاء الأمة والوطن سالما قويا فيما يفقد الكورد عمقهم العراقي الذي مهما قالوا عنه يبقى الأقرب لهم من الإيرانيين(المجمعين/شعبا وحكومة) على معاداة الكورد والشيء نفسه ينطبق على الأتراك.

أما بعد 2003 فيمكن إعتبارها الضربة القاضية بحق الوطنية العراقية ساهمت بها القوى السياسة الإسلامية وبعض القوى الليبرالية (يمكن إستثناء قوى اليسار على ضعفها لكنها حافظت على وطنيتها بجدارة) والقوى الكوردية،إذ أمعنت هذه القوى في تفتيت بقايا الدولة العراقية وتجاهلوا الموقع الإستراتيجي للعراق وأضاعو دوره مقابل البقاء في السلطة لدرجة إن إيران وتركيا والسعودية التي كان العراق يمثل لهم ندا قويا(لأنهم يدركون عناصر قوته) تتدخل في تشكيل الحكومة وإختيار رئيس الوزراء،هنا قد لاأعطي لنفسي الحق في الطعن في وطنيتهم(وعليها علامات إستفهام واضحة) ولكنهم في أحسن الأحوال يتصفون بالغباء السياسي ومنهم بالتأكيد له مطامع شخصية وله إرتباطات دولية مصالح شخصية ومع ذلك وحتى لو كان الحال كذلك فإن غباؤهم هو الطاغي إذ كان بإمكانهم على الأقل اللعب بورقة الموقع المهم للعراق في الحصول على مكاسب ،إذ كان يمكن للقوى السياسية الشيعية مثلا أن تلعب ورقة البعد والعمق الإستراتيجي العربي للعراق لصد الهيمنة الإيرانية وكذلك مع الأتراك،وفي مقابل السعودية كان بإمكانهم اللعب بورقة المذهب.نفس الشيء ينطبق على القوى الليبرالية التي اضاعت كل الفرص لإستعادة الموقع الجيوسياسي للعراق ولكنهم حاربو وعارضو القوى الشيعية بنفس إسلوبهم وأعني به الإستهتار بالدولة العراقية والموقع الإستراتيجي وبالتالي بالوطنية العراقية وكان بإمكانهم التركيز على المحافظة على عناصر قوة الدولة العراقية .

في السياسة (كما في العلاقات الإجتماعية) لابد لك من أوراق تلعب بها وإلا مالذي يجبر الغير على اللعب معك.

إن المشهد السياسي العراقي وصل مرحلة العهر السياسي بارذل صوره حيث تطغي المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية على المصلحة الوطنية لدرجة إن العراق يواجه خطر البقاء كدولة وإسم وعنوان.المؤسف في المشهد هو إندفاع عدد غير قليل من العراقيين في تفتيت الوحدة الوطنية والوطن دون أن يدركوا إن مركب الوطن عندما يثقب من جهة سيغرق المركب كله،وإن الأميركان لم يخطئوا أبدا عندما أشاعوا الفساد ليس بدعم الفاسدين كما يظن البعض بل بخلق بيئة فاسدة تفسد كل من يدنو منها ومن أهم مظاهر الفساد الإستهتار بالوطن.

تميزت السنوات العشر الماضية بغياب واضح للوطن والوطنية عن الفكر السياسي العراقي سواء على مستوى القيادات وحتى على مستوى المواطن والأخير يمثل خطورة تهدد كيان الوطن،لقد غاب عن ذهن العراقيين الخطوط الحمراء التي لايجوز تجاوزها لإنها تمس الدولة العراقية والوطن ولاعلاقة لها بالنظام مثل :

-الإهانات التي توجه للجيش لدرجة الإستهزاء وتمني الهزيمة له والوقف بالضد من تسليحه بالرغم من إندفاع دول الجوار للتسلح.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

-الإستعانة بدول الجوار وتحريضهم على معاداة العراق وقطع العلاقات.
-تحريض الأمم المتحدة على إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع
- الدفاع عن الإرهابيين والدفاع عن منظمة إجرامية مثل مجاهدي خلق رغم إنها منظمة إيرانية وإن وجودها في العراق لايوجد له مثيل في العالم خاصة من ناحية الإستهانة بالدولة العراقية وقوانينها .
-الإنحياز الكامل للأحزاب الشيعية لإيران لدرجة وصلت حد الخيانة مثل تأييد الرأي الإيراني في تحمل العراق مسؤولية الحرب وهو حتى لو كان صحيحا إلا إنه لايجدر بمسؤول حكومي الإعتراف به علنا لأنه لايمثل نفسه بل يمثل الدولة العراقية وهذا الرأي ستكون له عواقب سياسية دولية،ووصل الأمر بالسيد الحكيم لتأييد تعويض إيران بسبب خسائرها في الحرب ومع ذلك لم يحاسب هو أو حزبه على تجاوزه على الوطن.ويأتي في هذا السياق ماردده البعض من عدم الإعتراف بقتلى الحرب العراقية –الإيرانية كشهداء وهو إضافة للغباء الإستراتيجي يعتبر خيانة بكل ماتعنيه الكلمة من معنى ،لأنه بإختصار إعتراف غير مباشر بمسؤولية العراق عن الحرب وهي نصف الحقيقة.
-التناقض في موقف القوى السياسية من قضية نفط إقليم كردستان وهي قضية وطنية بإمتياز لايمكن الإختلاف عليها لإنها تؤسس لتفتت العراق وإنقسامه أو إستعادة وحدته بينما إستغلتها القوى السياسية لمصالحها الإنتخابية الرخيصة سواء التي في الحكم (الدعوة) أو قوى المعارضة(الصدريين والحزب الإسلامي والقائمة العراقية).
إن جميع القضايا أعلاه لاعلاقة لها بنظام الحكم بل هي عناصر الوطنية العراقية التي لايجوز الإختلاف عليها.
ومن يتابع الساحة السياسية العربية والإقليمية والدولية يعرف إن العراق (رغم إمتلاكه كل عناصر القوة الإستراتيجية) غائبا تماما عن الفعل بل وحتى الإشارة إليه مقارنة بزمن الحكم الملكي(أي ست عقود ماضية) وهي كارثة بمعنى الكلمة،ولو قارن العراقيون موقف الصين وروسيا في دعم الأسد بموقفهما من إسقاط نظام صدام(والنظاميين مجرمين بنفس المستوى) لعرفوا الجريمة التي إرتكبها صدام الذي اضاع كل مفاتيح القوة الإستراتيجة (لم يكسب الروس والصينيين من جهة ولم يكسب كذلك الأميركان) بينما لعبها الأسد بذكاء واضح،والشيء نفسه ينطبق على موقف المجتمع الدولي من إسقاط نظام الإخوان في مصر إدراكا من الجميع لأهمية سوريا ومصر الإستراجيين بينما كانت المقولة المعروفة (من يملك العراق يحكم العالم).
في ضوء ماتقدم لابد للمفكرين والنخب الثقافية من الإنتباه الى إننا نخسر ونثلم يوميا جزء من وطنيتنا بإنجرارنا مع مواقف الأحزاب السياسية الغبية والخطيرة وعدم محاولتنا إعادة الحياة للوطنية العراقية التي افتقدت لعقود طويلة ولو قارنا بين موقف العراقيين من القوى السياسية وخاصة قوى الإسلام السياسي وموقف المصريين من الإخوان لإستطعنا أن نميز بسهولة البون الشاسع بين الوطنية المصرية والوطنية العراقية،وعلينا أن نعترف إن الحياة السياسية العراقية فقيرة وضعيفة الى حد العقم في إنجاب نخب ثقافية واعية لأهمية الدولة والوطن.
لابأس من ألإعتراف إننا بحاجة لأهداف وطنية نتدرب على صيانتها عندئذ مهما بلغت قوة الحزب السياسي الحاكم لن يستطيع تهديم الدولة ومافعله الإخوان من إساءة لبمصر أقل بكثير مما فعلته القوى السياسية العراقية من افعال تصل حد الخيانة والإستهتار بالوطن،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولابد للمثقفين العراقيين من مراجعة فكرية جذرية لأفكارهم ومواقفهم وهذا ماهدفت إليه في مقالتي هذه.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الفوضى اصبحت واقعاً[6]

محتويات العدد

اليوم كل من تسأله عن حال البلد يجيبك بلا تردد انها فوضى مابعدها فوضى ، والحال عسير ويتعذر بناء الدولة العصرية بهذه الطريقة.
الاجابة تتجه الى الركائز الاساسية لكل دولة وفي مقدمتها احترام القانون والتقيد باحكام بصرامة وانطباقه على الجميع من دون تمييز لفئة او جماعة عرقية او دينية ،باختصار بناء على اساس المواطنة الموثقة بعقد اجتماعي يبين ما للناس وما للحكومة ،ماللافراد وما للجماعات ، المتابع يلاحظ ،انه على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات مايزال هذا الطموح بعيد المنال فالدولة هي لناس وجماعات ،ومبدأ القوة والتحصن خلف متاريس السلاح هو السائد فاي مجموعة او عصبة من الاشخاص بامكانها ان تتسلح وتغتصب مساحة من النفوذ على الارض ،بل ويتعدى ذلك الى ماتشاء او ترغب والى ماتمتد يدها اليه ومدى نيران بنادقها.
ان المشاكل اصبحت لاتعالج وفقا للقانون ، حتى ان بعض الاجهزة الامنية والسيطرات اذا لم يلامسها الاعتداء او تخشى امتداده اليها لاتتدخل في فض النزاعات.
يوم الثلاثاء الماضي مناوشات مدينة الصدر بمنطقة الجوادر حسب بعض وسائل الاعلام بين مجموعات مسلحة في وضح النهار ،اي منها لم يخش عواقب اطلاق النار ، واكثر من هذا ، ان بعض الدوائر توجه الناس الى حسم خلافاتها عن طريق الجلسات العشائرية والفصول ، وكأن لا قانون في البلد ينظم الحياة الاجتماعية ويعيد الحقوق لاصاحبها.
بعض الساسة يصرحون علنا انهم قادرون على فعل كذا او كذا اذا لم يستجب الى مطالبهم ويهددون بميليشياتهم القادرة على جلب الذئب من ذيله .والكلام جهارا نهارا لا تردعهم سلطة او جهازأ من مهماته ذلك..
لم يكن بالامكان هذا وغيره يحدث لو كانت هناك حكومة ودولة ، بل الادق لو بنيت هذه الدولة على اساس العصرنة والقانون والمبادى المعروفة مثل بقية الدول لما اغتصب حق او تطاولت مجموعة اوفئة على شركائها في الوطن.
ان هذا التردي الذي يأكل من جرف الدولة ومؤسساتها تسهم فيه النخب الحاكمة حين لاتلجا هي للمؤسسات وتحتكم اليها في خلافاتها وتكف عن تخطيها وتجاوزها والاعتداء عليها.
ان هذه النخب تجد اهدافها ومصالحها في الفوضى وغياب القانون لانها تعيش في الظرف الخاطئ وأقامت سلطتها على اسس متخلفة لم يعد لها وجود الا ما ندر.

[6] ماجد زيدان – موسوعة العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دائما ، يحاول البعض تبرير هذا التفكك والفوضى بأننا في مرحلة بناء الدولة في طورها الجديد ، ولكن واقع الحال انه مضى اكثر من عشر سنوات ونحن في خط الشروع , وحتى ماتم اقراره من تشريعات حديثة لايلتزم بها ولا تطبق والنخب تفصل دويلاتها على مقاساتها في مناطق نفوذها ، ويكاد التقدم نحو الامل المنشود ينعدم مع كل انعطافة او ازمة الكتل المتنفذة ترجع الى خنادقها ومتاريس الولاءات الفطرية ، وينصر اخاه ظالما ومظلوماً ولايعير القانون يشرون نقير.

ما حدا بي اليوم الى الكتابة عن هذا ، الذي نراه يوميا وادمنّا عليه واصبح جزءا من حياتنا اليومية وصار لايثير الاستغراب لدينا بقوة تكراره والعادة ، هو في يومين متتالين الاحظ مع الانفجارات التي تحدث ينط ناس في الشوارع ناس يقطعون الطرق ويشاركون القوى الامنية في اطلاق الرصاص بالهواء ويحولون السيرحسب امزجتهم على مرأى ومسمع من السيطرات والقوى الامنية وهؤلاء من اصحاب البسطات والدكاكين والبيوت القريبة كل واحد يسحب سلاحه وكأنه مكلف بواجب من الدولة التي تقف عاجزة عن ايقاف مطلوب اليها ،فكيف بمن يتطوع لنصرتها ،ربما لسان حال المسؤول يقول بارك الله بكم.

اخيرا نقول بعد هذه السنوات اصبحت الآن الميليشيات اكثر عددا واحسن تنظيما ومع ذلك يقال اننا احسن بلدان الجوار والعراق اكثر استقرارا وربما الامر مقصود ليكون الشعب على أهبة الاستعداد فيما لو امتد القتال مع الارهاب الى قلب بغداد لاسامح الله. !

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دور المرجعيات الدينية في توجيه الانتخابات العراقية[7]

محتويات العدد

لعبت المرجعيات الدينية العراقية بعد سقوط النظام البائد دورا رائدا في المجال السياسي مستفيدة من موقعها المعنوي في نفوس غالبية الشعب العراقي ومن التكليف الشرعي الذي يجعل المسلم عموما والشيعي خصوصا مرتبطا في عباداته مع المرجعية الدينية يأخذ من فتاواها احكامه عن طريق التقليد . فساهمت المرجعيات من خلال ذلك بتوجيه الشعب الى المشاركة الفاعلة في التصويت على الدستور العراقي نهاية عام 2005 وكان لها التاثير الكبير في توجيه العراقيين في الوسط والجنوب لانتخاب قوائم معينة كان المؤمل منها ان تمثل طموحات ذوي الشهداء والارامل والايتام لانصافهم وتعويضهم وتلبية احتياجات ومطالب سائر الشعب وذلك حسب ما قدمته تلك الكتل في برامجها الانتخابية ولكنها سرعان ما تملصت من عهودها ومواثيقها التي قطعتها على نفسها امام ناخبيها.

وحسنت فعلت المرجعيات بمطالبة هؤلاء السياسيين الفاشلين عبر وكلائها من خلال خطب الجمعة بالكف عن الفساد والافساد وسرقة المال العام والعمل على خدمة الشعب على الرغم من اننا نطالب المرجعيات ان تكون اكثر عمقا وتاثيرا في تحذيرهم من الاستمرار في فسادهم والا فانها ستمارس دورا ميدانيا خارج اطار الخطب والبيانات لاسقاطهم .وحيث ان المسؤولين لم يهتموا بنصائح وتوجيهات المرجعية فقد اتخذت الاخيرة قرارا على نفسها بعدم استقبال السياسيين الفاشلين من الحكوميين والبرلمانيين للاشارة الى عدم رضاها عن أداهم لواجباتهم وانها لاتدعمهم وليست معهم في ذات الخط وهذا الامر يفترض ان يكون كافيا للشعب ان يعرف خروج الكتل السياسية عن جادة الصواب وعن وعودها للمرجعيات وللشعب وهو امر مؤثر في اسقاطهم .

وقد ارتفع في الفترة الاخيرة صوت المرجعيات في تعرية فساد الحكومة والبرلمان ودعت الشعب الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات لاختيار من يرونه شريفا ونزيها وكفوءا بل انها دعت وبكل وضوح الى ان يكون للعراقيين المستقلين عن احزاب السلطة دورا مهما في قيادة الدولة واعطائهم فرصة لتسنم مناصب مهمة من اجل الخروج من الصراع الحزبي . وفي الايام الاخيرة ادت المرجعية دورا واضحا في احقاق الحق وانزال المسؤولين منازلهم الحقيقية التي يستحقونها حيث رفضت برسالة تحريرية فديوية من خلال خطبة الجمعة في الصحن الحسيني

[7] عبد الستار الكعبي- كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الشريف في مدينة كربلاء بتاريخ (7 شباط) الامتيازات الكبيرة في الراتب والتقاعد التي منحها اعضاء مجلس النواب لانفسهم بتصويتهم بالموافقة على قانون التقاعد الموحد وجاء في الرسالة (... أنه من المؤسف أن البرلمان قد أخفق مرة أخرى في الاستجابة لمطالب المواطنين باقراره امتيازات استثنائية بغير حق لكبار المسؤولين بعد أن كان المواطنون يترقبون منذ سنوات التصديق عليه بما يحقق العدالة الاجتماعية، وكما طالبت به المرجعية الممثلة للشعب منذ ثلاثة اعوام ودعت الى إجراءات حاسمة لإلغاء الامتيازات غير المقبولة، لكن اغلب الحاضرين في جلسة البرلمان ابوا ان يستجيبوا ويحترموا ارادة الشعب، وهذا الامر ينبغي أن يلفت نظر الناخبين حيث عليهم أن يدققوا في اختياراتهم ولا ينتخبوا إلا من يتعهد مسبقًا بإلغاء هذه الامتيازات غير المنطقية، كما أن المحكمة الاتحادية مطلوب منها معارضة القانون..) وقد احدثت هذه الرسالة ارباكا كبيرا في الكيانات السياسية الحكومية والبرلمانية وبدت ملامح التفتت والفشل عليها وانكشف زيف ادعائها بالانتماء الى الطبقات المتضررة ومازال صدى الرسالة مدويا في الساحة الانتخابية حيث تضاربت الكتل في ما بينها بادعاءات كاذبة كل تقول بانها لم تصوت على الامتيازات ولم تعلن لحد الان اسماء الاعضاء المصوتين لكي يعرفهم الشعب فبان فساد الكتل واعضائها وفشلهم لدى المواطن البسيط فضلا عن المثقف الواعي .
ودعوة المرجعية تعني بالنص الاعضاء المصوتين ولكنها تعني في الحقيقة الكتل البرلمانية جميعا لانها بعيدة عن الشعب ولان الاعضاء المصوتين يمثلون وجهة نظر الكتلة وبرنامجها الانتخابي وان تصويتهم جرى بموافقة رؤوساء الكتل فحري بنا ان لاننتخب الكتل الحالية وليس اعضاءها المصوتين فقط .
فهل استلم الشعب رسالة المرجعية بعدم انتخاب الاعضاء الحاليين والكتل البرلمانية الحالية لثبوت فشلها في بناء الدولة ولفسادها الذي خرب البلاد والعباد .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء